الأمريكتان

١٧ – المسألة المتعلقة بهايتي

عرض عام

خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، عقد مجلس الأمن ثماني جلسات بخصوص المسألة المتعلقة بهايتي، بينها جلستان مغلقتان مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي[٥١٠]، واتخذ قرارين بموجب الفصل السابع من الميثاق. واستمع المجلس إلى إحاطات نصف سنوية من كبار المسؤولين في المنظمة بشأن الحالة على الأرض تناولت الأوضاع السياسية والأمنية، وأنشطة البعثة والمسائل الإنسانية والمتعلقة بالانتعاش والتنمية. وجدد المجلس مرتين ولاية البعثة مدة كل منها سنة واحدة[٥١١]، في حين خفض مستوى القوة. وإضافة إلى ذلك، زارت بعثة مجلس الأمن هايتي من ١٣ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢[٥١٢].

الحالة المتعلقة بهايتي وأنشطة البعثة

استمع المجلس في ٨ آذار/مارس ٢٠١٢ إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لهايتي ورئيس البعثة عرض فيها تقرير الأمين العام الصادر في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢[٥١٣]. وقدم إفادة عن الوضع السياسي، بما في ذلك استقالة رئيس الوزراء غاري كوني بعد أربعة أشهر من توليه منصبه، وعن النزاعات المستمرة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ وسيادة القانون والأمن، بما في ذلك إنشاء المحكمة العليا والجهود التي تبذلها البعثة من أجل تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية؛ والوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني وحالة حقوق الإنسان؛ والتصدي لوباء الكوليرا. وأفاد أيضا بأن من المقرر إنجاز خفض العنصرين العسكري والشرطي للبعثة وفقا للقرار ٢٠١٢ (٢٠١١) بحلول حزيران/يونيه[٥١٤].

(٥١٠) انظر S/PV.6833 و S/PV.7023.

(٥١١) انظر القرارين ٢٠٧٠ (٢٠١٢) و ٢١١٩ (٢٠١٣). لمزيد من المعلومات عن ولاية البعثة، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، ”عمليات حفظ السلام“.

(٥١٢) انظر الجزء الأول، القسم ٣٤، ”بعثة مجلس الأمن“.

(٥١٣) S/2012/128.

(٥١٤) S/PV.6732، الصفحات ٢-٦.

وأعرب المتكلمون بصفة عامة عن القلق إزاء الجمود السياسي وحثوا الحكومة على إجراء حوار سياسي وإجراء الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية الفرعية المقبلة في أقرب وقت ممكن. ورغم الاعتراف بالاستقرار النسبي للوضع الأمني وبالتقدم المحرز في مجالات سيادة القانون والانتعاش وإعادة الإعمار منذ زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، شدد العديد من المتكلمين أيضا على ضرورة إحراز مزيد من التقدم، ولا سيما في تعزيز وبناء قدرات الشرطة الوطنية – التي كانت البعثة تسهم فيهما – وفي إعادة توطين السكان المشردين وحماية الفئات الضعيفة. وأعرب متكلمون عدة عن القلق إزاء عودة ظهور أفراد مسلحين سابقين في القوات المسلحة الهايتية، التي كانت قد حُلت عام ١٩٩٥. وأعرب ممثل هايتي عن أمله في عدم إيراد بلده بعد الآن في تقارير الأمم المتحدة وقراراتها باعتباره ”تهديدا للسلام والأمن الدوليين“ لأن هذه العبارة تشيع الخوف في أوساط المستثمرين المحتملين[٥١٥].

ورأى عدد من المتكلمين أنه ينبغي النظر في حجم وولاية البعثة المقبلة على أساس الأوضاع على الأرض، ولا سيما قدرة الشرطة الوطنية على الاضطلاع بمسؤولية أكبر. وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن سروره لأن إعادة تشكيل البعثة تجرى وفقا للخطة المرسومة وقال إنه ما إن تُنجَز عملية الإصلاح، يمكن للمجلس أن يقيّم فعالية تنفيذ ولايتها بموجب الفصل السابع من الميثاق وربما النظر في اتخاذ تدابير إضافية[٥١٦]. وفي ضوء الادعاءات بحصول سوء سلوك جنسي من جانب موظفي وأفراد البعثة، أكد المتكلمون على ضرورة أن تكفل الأمم المتحدة الامتثال لسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وفي معرض تقديم تقرير الأمين العام الصادر في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢[٥١٧]، قدم الممثل الخاص للأمين العام إحاطة إلى المجلس تناول فيها طائفة واسعة من المسائل، بينها التطورات الإيجابية في عملية تحقيق الاستقرار

(٥١٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٧ و ٢٨.

(٥١٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٠ و ٢١.

(٥١٧) S/2012/678.

السياسي وفي سيادة القانون في هايتي، وهي إقرار البرلمان تعيين رئيس الوزراء الجديد لوران لاموت وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء الذي يشرف على شفافية القضاء واستقلاليته. وفي الوقت نفسه، أبلغَ عن مأزق خطير في تشكيل المجلس الانتخابي الدائم المسؤول عن تنظيم كل الانتخابات في هايتي وفقا للأحكام الدستورية. وأفاد كذلك بأن الأنشطة غير المشروعة التي قام بها أفراد سابقون في الجيش الهايتي لم تعد مسألة مثيرة للقلق لأن الشرطة الهايتية أجْلت، بدعمٍ من البعثة، المطالبين بإعادة إنشاء الجيش وبدفع المعاشات التقاعدية، من المواقع العشرة التي كانوا قد احتلوها. وبالانتقال إلى موضوع تعزيز الشرطة، ذكر أن المجلس الأعلى للشرطة الوطنية الهايتية أقر خطة الشرطة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ التي دعت، من ضمن تدابير أخرى، إلى تدريب ما لا يقل عن ٢٠٠ ١ فرد جديد من أفراد الشرطة في السنة بهدف إنشاء قوة شرطة تضم ما يفوق مجموعه ٠٠٠ ١٥ فرد. وكرر تأكيد توصية الأمين العام الواردة في تقريره بخفض القوام المأذون به للقوات من ٣٤٠ ٧ إلى ٢٧٠ ٦ فردا وللشرطة من ٢٤١ ٣ إلى ٦٠١ ٢ فرد، مع ما يترتب على ذلك من خفض في عدد الموظفين المدنيين وفقا لانخفاض نطاق أنشطة البعثة. وأعلن كذلك أن البعثة كانت قد تشاورت، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، مع حكومة هايتي بشأن خطة تركيز أنشطة البعثة على أساس الأوضاع القائمة، التي دخلت مرحلة عملية في ذلك الوقت، وذلك بغية تيسير تركيز أنشطة البعثة وتقليصها بطريقة رشيدة تمهيدا للانطلاق نحو إيجاد وضع نهائي للبعثة[٥١٨].

وأعرب المتكلمون عما يجدونه من تشجيع في الصورة الواعدة أكثر المتمثلة في تنصيب حكومة جديدة، ونشر التعديلات الدستورية، وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء، ما مهَّد الطريق نحو تشكيل المجلس الانتخابي الدائم. وفي ما يتعلق بالقوات المسلحة السابقة، رحب العديد من المتكلمين بالتقدم على جبهة الأمن وكذلك بالأداء المتزايد للشرطة الوطنية، بما في ذلك تسلُّم الشرطة المهام الأمنية من البعثة في مخيمات المشردين داخليا. وساد توافق عام بشأن تجديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة حسبما كان الأمين العام قد أوصى بذلك. وأيد أيضا العديد من المتكلمين توصية الأمين العام بشأن إعادة تشكيل البعثة وتعزيزها على النحو المتوخى في خطة تركيز أنشطة البعثة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، أكد متكلمون عدة على ضرورة توخي الحرص في الخفض التدريجي للبعثة وعلى أن يجرى ذلك استنادا إلى الظروف السائدة على الأرض، لا على أساس زمني محدد، من دون تقويض ما تحقق من مكاسب حتى ذلك الحين. وشدد عدد قليل من المتكلمين على مساهمة عنصر الهندسة وأهمية الإبقاء عليه وكذلك على المشاريع السريعة الأثر ومشاريع الحد من العنف المجتمعي[٥١٩]، في حين أكد آخرون أنه ينبغي تسليم بعض مهام البعثة إلى جهات فاعلة أخرى، بينها جهات وطنية[٥٢٠].

وفي الجلسة ٦٨٤٥، المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٧٠ (٢٠١٢) الذي أشاد فيه بجهود الإنعاش الواسعة التنوع التي أنجزتها منظومة الأمم المتحدة في هايتي في أعقاب كارثة زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وبخاصة برامج الإسكان وإزالة الأنقاض التي تدعمها الأمم المتحدة، والاستخدام الناجح لوحدات الهندسة العسكرية التابعة للبعثة. ومدد المجلس، إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، ولاية البعثة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، في حين خفض مجمل قوام البعثة إلى ٢٧٠ ٦ فردا للقوات وإلى ٦٠١ ٢ من الأفراد للشرطة. وأحاط المجلس علما بخطة تركيز أنشطة البعثة حسب الأوضاع القائمة ونوه بقيمة تركيز أنشطة البعثة على مجموعة أساسية من المهام المشمولة في ولايتها الممكن إنجازها ضمن إطار زمني معقول. وأقر أيضا بأن توافُر بيئة سياسية ومؤسسية مستقرة أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار ولسير جهود الإنعاش وإعادة الإعمار، ودعا جميع الجهات الفاعلة السياسية ذات الصلة في هايتي إلى أن تعمل بروح التعاون فيما بينها من أجل تنصيب المجلس الانتخابي الدائم في البلد على النحو المقرر في التعديلات الدستورية ومن أجل إنجاز الانتخابات الفرعية التشريعية والبلدية والمحلية التي أصبحت متأخرة عن موعدها.

وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣، ذكر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، لدى عرضه الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية في هايتي، تماشيا مع تقرير الأمين العام المؤرخ

(٥١٨) S/PV.6842، الصفحات ٢-٧.

(٥١٩) المرجع نفسه، الصفحات ٢١-٢٣ (كولومبيا)؛ والصفحات ٢٣-٢٥ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحات ٣٠-٣٢ (البرازيل)؛ والصفحات ٣٥-٣٧ (شيلي).

(٥٢٠) المرجع نفسه، الصفحات ٢٥-٢٧ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٧ (الاتحاد الروسي).

٨ آذار/مارس ٢٠١٣[٥٢١]، أن حالة من الجمود سادت المشهد السياسي خلال فترة الستة أشهر المشمولة بالتقرير تمثلت في عدم إحراز تقدم في إنشاء المجلس الانتخابي. وحددت خطة تركيز أنشطة البعثة[٥٢٢]، وفقا لما كان قد تم الاتفاق عليه مع حكومة هايتي، أربعة أهداف رئيسية للأعوام الثلاثة ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦، وهي التطوير المتسارع لقوة الشرطة الوطنية؛ وتعزيز المجلس الانتخابي الدائم بمجرد إنشائه؛ وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، مع إيلاء أولوية لتعزيز آليات المساءلة والرقابة الأساسية؛ ودعم الإصلاحات الإدارية الرئيسية على الصعيدين الوطني والمحلي، فضلا عن مساعدة الجهات المعنية الوطنية الرئيسية على التوصل إلى توافق بشأن العمليات السياسية الشاملة للجميع والإصلاحات المؤسسية لتهيئة الظروف الملائمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وحددت أيضا خطة تركيز أنشطة البعثة عددا من النقاط المرجعية لكل من هذه المجالات الأربعة يمكن واقعيا بلوغها بحلول عام ٢٠١٦[٥٢٣].

وشدد معظم المتكلمين على أهمية إجراء انتخابات محلية وبلدية ولمجلس الشيوخ تكون حرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية بحلول نهاية عام ٢٠١٣، بما يعزز الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحثوا القادة السياسيين على تجنب المزيد من الإبطاء. وسلط المتكلمون الضوء أيضا على الحاجة المستمرة إلى تعزيز قدرات الشرطة الوطنية باعتباره إحدى أولويات البعثة ودعوا إلى مواصلة المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لدعم إنشاء قوات شرطة مهنية. وحظيت خطة تركيز أنشطة البعثة على أساس الأوضاع القائمة بترحيب أغلبية المتكلمين. واعتبرت ممثلة الولايات المتحدة خطة تركيز أنشطة البعثة وثيقة قابلة للتعديل ستتطور استجابة للتطورات على الأرض والتعديلات التي يجرى إدخالها على ولاية البعثة[٥٢٤]. وذكر ممثل الاتحاد الروسي أنه رغم تأييد وفده الاقتراح الداعي إلى تركيز ولاية البعثة على عدد من الأهداف التي يمكن بلوغها، فإن الأهداف المعلنة ومؤشرات القياس طموحة تستدعي مناقشتها بين أعضاء المجلس مستقبلا[٥٢٥]. وأعرب ممثل المكسيك عن القلق من أن الإجراءات التي نجحت في الماضي، مثل المشاريع السريعة الأثر، استُبعدت من خطة تركيز الأنشطة[٥٢٦].

ورأى ممثل غواتيمالا أن ميزانية البعثة ينبغي أن تحدد وفقا لولايتها، لا العكس، واعتبر بأنه ينبغي ألا يستمر خفض عدد الأفراد النظاميين[٥٢٧]. وعلى غرار ذلك، أكدت ممثلة البرازيل بأنه يجب ألا تكون الاعتبارات المالية هي القوة الدافعة لتقليص وجود الأمم المتحدة في هايتي[٥٢٨]. وأكد ممثل فرنسا أنه رغم ضرورة تجنُّب مغادرة متسرعة، فإن استبقاء أي عملية لحفظ السلام بهذا الحجم إلى ما لانهاية ليس خيارا وينبغي لبوادر رحيلها أن تشكل حافزا[٥٢٩].

وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، أفادت الممثلة الخاصة للأمين العام في إحاطتها بأن الوضع الأمني العام في هايتي ظل مستقرا نسبيا مع حدوث انخفاض في الاضطرابات المدنية والجرائم الكبرى، وبأن مواصلة تعزيز الشرطة ما زالت معيارا مرجعيا حيويا لتحقيق الاستقرار. واعتبرت أن استمرار التأخير في إجراء الانتخابات المؤجلة منذ فترة طويلة يشكل مصدر قلق متزايد مع تصاعد التشكيك في إمكان إجراء الانتخابات عام ٢٠١٣، مما يثير مجموعة من المخاطر إزاء عملية تحقيق الاستقرار. وفي ما يتعلق بخطة تركيز أنشطة البعثة، أفادت الممثلة الخاصة بأن العنصرين العسكري والشرطي في البعثة أنجزا خفض عدد أفرادهما المطلوب بموجب الولاية وفقا للقرار ٢٠٧٠ (٢٠١٢). وذكرت كذلك أن الرئيس جوزيف مارتييه ورئيس الوزراء أعربا عن تأييدهما لانسحابٍ ممرحل للبعثة في ظل تزايد قدرات المؤسسات الوطنية. وختمت قائلة إن هايتي تقف عند منعطف حاسم، فالتقدم المحرز في الأمن وتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية يمكن أن يتعرض للخطر جراء عدم الاستقرار الناجم عن الاستقطاب المرتبط بمأزق عدم إجراء الانتخابات، ولذلك تواصل البعثة العمل على إقناع الجهات المعنية الوطنية بإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن والموافقة على أن استمرارية المؤسسات تصب في مصلحتها ومصلحة البلد[٥٣٠].

(٥٢١) S/2013/139.

(٥٢٢) المرجع نفسه، المرفق.

(٥٢٣) S/PV.6936، الصفحات ٢-٤.

(٥٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٥٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.

(٥٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ٣٥.

(٥٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٥٢٨) المرجع نفسه، الصفحات ٢٨.

(٥٢٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(٥٣٠) S/PV.7024، الصفحات ٢-٥.

وأقر المتكلمون عموما بالخطوات التي خطتها هايتي صوب تحقيق الاستقرار كإنشاء المجمع الانتقالي للمجلس الانتخابي الدائم وتقديم مشروع قانون انتخابي إلى البرلمان، وهما خطوتان تتسمان بالأهمية لإجراء الانتخابات المؤجلة منذ فترة طويلة. وأعرب العديد من المتكلمين عن إدراكهم للتحديات المتبقية في عملية التحضير للانتخابات، وكرروا الدعوة إلى إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، وحثوا الجهات الفاعلة السياسية على التوصل إلى توافق وعلى تهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات. وشددوا أيضا على ضرورة وضع حد لمناخ الإفلات من العقاب، وعلى دعم الشرطة الوطنية وفقا لخطة تطويرها للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، ومعالجة الوضع الإنساني في البلد.

وأيد المتكلمون أيضا توصيات الأمين العام الداعية إلى تمديد ولاية البعثة سنة أخرى ومواصلة خفض قوام القوات بنسبة ١٥ في المائة، وشدد بعضهم على ضرورة توخي الحرص لدى القيام بذلك، بما يتماشى مع الظروف الأمنية والسياسية. ووافق ممثل الولايات المتحدة على سحب البعثة، شريطة أن تحتفظ البعثة بقدرة معززة على الرد السريع[٥٣١]. وكرر ممثل المملكة المتحدة تأكيد موقف وفده بأن ينبغي أن تسلم المهام التي تضطلع بها وحدات الهندسة في دعم المشاريع السريعة الأثر، مثل إصلاح الطرق، وحفر الآبار، وشفط المياه وتنظيف القنوات، وتوزيع المياه، إلى جهات أخرى، تشمل القطاع الخاص المحلي[٥٣٢]، بينما شدد آخرون على فائدة المشاريع السريعة الأثر وبرامج الحد من العنف المجتمعي[٥٣٣]، ودعا بعضهم صراحة إلى أن تواصل البعثة تلك البرامج[٥٣٤]. ورحب ممثل المملكة المتحدة أيضا بقرار الأمين العام درس خيار الانتقال إلى بعثة للمساعدة أصغر حجما وأكثر تركيزا بحلول عام ٢٠١٦، مع التأكيد على أن استمرار وجود البعثة في هايتي لا يزال ضروريا وأنه ينبغي لأي تغيير ذي شأن في تكوينها أن يكون مقترنا بنقاط مرجعية يمكن بلوغها بما يضمن قدرة حكومة هايتي على تحمُّل مسؤوليات متزايدة[٥٣٥]. وأيد ممثل الاتحاد الروسي أيضا مقترحات الأمين العام الداعية إلى تركيز أنشطة البعثة وتحويلها إلى بعثة أصغر حجما ذات ولاية أضيق نطاقا[٥٣٦]. ورأى ممثل غواتيمالا أن سحب البعثة يجب أن يجرى بطريقة مسؤولة تكفل عدم اضطرار البعثة إلى العودة أبدا[٥٣٧]. ومن المنطلق عينه، أكد ممثل هايتي أهمية النظر في جميع السيناريوهات المحتملة لفك الارتباط بغية تفادي تكرار التاريخ، مرحِّباً بخلوص المجلس إلى أن هايتي لم تعد تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين[٥٣٨].

وفي الجلسة ٧٠٤٠، المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١١٩ (٢٠١٣) الذي لاحظ فيه مع القلق أن الأعمال التحضيرية للانتخابات لا تزال تشهد تأخيرا يمكن أن يؤثر على إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٣. ومدد المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق، ولايةَ البعثة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وخفض مجمل قوام البعثة إلى ٢ ٦٠١ من الأفراد. وطلب المجلس أيضا إلى البعثة أن تواصل تنفيذَ المشاريع السريعة الأثر التي تسهم في إشاعة بيئة آمنة ومستقرة وتعزز إمساك الجهات الوطنية بزمام الأمور وثقة سكان هايتي بالبعثة، واتباعَ نهجها للحد من العنف المجتمعي. وأحاط علما أيضا بالتنفيذ الجاري لخطة تركيز أنشطة البعثة على أساس الأوضاع القائمة ورحب بجهود الممثلة الخاصة للأمين العام في دعم العملية السياسية الجارية في هايتي.

وبعد اتخاذ القرار، قال ممثل المملكة المتحدة إن البعثة هي أوضح مثال على التفاوت بين الاحتياجات على الأرض والأدوات المتاحة للمجلس لتلبيتها، بالنظر إلى أن ٠٠٠ ٥ من الأفراد العسكريين سيكونون مرابطين في بلد لم يشهد أي نزاع عسكري في الآونة الأخيرة. وأضاف أن زمن المشاريع السريعة الأثر انقضى منذ وقت طويل بعد مرور ١٠ سنوات على تنفيذها؛ وأيد الخفض التدريجي للبعثة معربا عن اعتقاده بوجود مجال لتسريع هذا الخفض، ولا سيما من موظفي الهندسة[٥٣٩].

(٥٣١) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٥٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٥٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (رواندا)؛ الصفحة ٢٩ (البرازيل)؛ والصفحة ٣٨ (شيلي).

(٥٣٤) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٣١ (المكسيك).

(٥٣٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٥٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٥٣٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(٥٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(٥٣٩) S/PV.7040، الصفحة ٢.

الجلسات: المسألة المتعلقة بهايتي

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.6732 ٨ آذار/مارس ٢٠١٢	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2012/128)		إسبانيا، أوروغواي، البرازيل، بيرو، السنغال، شيلي، كندا، هايتي، اليابان	الممثل الخاص للأمين العام لهايتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين[أ]	
S/PV.6842 ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2012/678)		الأرجنتين، إسبانيا، إكوادور، أوروغواي، البرازيل، بيرو، شيلي، كندا، المكسيك، هايتي، اليابان	الممثل الخاص للأمين العام لهايتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس[ب]، وجميع المدعوين[ج]	
S/PV.6845 ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2012/678)	مشروع قرار مقدم من الأرجنتين، إسبانيا، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بيرو، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كندا، كولومبيا، الولايات المتحدة (S/2012/743)	الأرجنتين، إسبانيا، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بيرو، شيلي، كندا، هايتي			القرار ٢٠٧٠ (٢٠١٢) ١٥-٠-٠ (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.6936 ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2013/139)		إسبانيا، أوروغواي، البرازيل، بيرو، شيلي، كندا، المكسيك، هايتي، اليابان	الممثل الخاص للأمين العام لهايتي بالنيابة والرئيس المؤقت لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس[ب]، وجميع المدعوين[د]	
S/PV.7024 ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2013/493)		إسبانيا، أوروغواي، البرازيل، بيرو، ترينيداد وتوباغو، شيلي، كندا، كولومبيا، المكسيك، هايتي، اليابان	الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين[د]	
S/PV.7040 ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2013/493)	مشروع قرار مقدم من الأرجنتين، أوروغواي، البرازيل، بيرو، توغو، رواندا، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كندا، المغرب، الولايات المتحدة (S/2013/597)	أوروغواي، البرازيل، بيرو، شيلي، كندا، هايتي		المملكة المتحدة	القرار ٢١١٩ (٢٠١٣) ١٥-٠-٠ (اتخذ بموجب الفصل السابع)

(أ) تكلم ممثل أوروغواي باسم مجموعة أصدقاء هايتي التي تشمل الأرجنتين، أوروغواي، البرازيل، بيرو، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كندا، كولومبيا، الولايات المتحدة. وتكلم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ وأعلنت ألبانيا، أوكرانيا، أيسلندا، البوسنة والهرسك، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، صربيا، وكرواتيا تأييدها لبيانه.

(ب) مثَّل غواتيمالا وزيرُ خارجيتها.

(ج) تكلم ممثل أوروغواي باسم مجموعة أصدقاء هايتي. وتكلم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ وأعلنت ألبانيا، أيسلندا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، صربيا، كرواتيا تأييدها لبيانه.

(د) تكلم ممثل أوروغواي باسم مجموعة أصدقاء هايتي. وتكلم نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ وأعلنت أرمينيا، ألبانيا، أوكرانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، صربيا، كرواتيا تأييدها لبيانه.

(هـ) تكلم ممثل أوروغواي باسم مجموعة أصدقاء هايتي. وتكلم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ وأعلنت أرمينيا، ألبانيا، أوكرانيا، البوسنة والهرسك، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، صربيا تأييدها لبيانه. وتكلم ممثل ترينيداد وتوباغو باسم الدول الأعضاء الـ١٤ في الجماعة الكاريبية.

آسيا

١٨ - الحالة في تيمور - ليشتي

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن خمس جلسات تتعلق بالحالة في تيمور - ليشتي، بينها جلسة مغلقة مع البلدان المساهمة بقوات[٥٤٠]، واتخذ قرارا واعتمد بيانا رئاسيا. واستمع المجلس إلى إحاطات من الممثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، ورئيس تيمور - ليشتي، والممثل الخاص بالنيابة للأمين العام ورئيس البعثة. وركز المجلس على الجهود الرامية إلى نقل مهام البعثة إلى السلطات التيمورية تحضيرا لانسحاب البعثة بنهاية عام ٢٠١٢، وعلى الاستعدادات للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في النصف الأول من عام ٢٠١٢، وعلى عملية خفض عنصر الشرطة التابع للبعثة بعد الانتخابات، وعلى دور الأمم المتحدة في البلد بعد مغادرة البعثة. ولم تُعقد أي جلسات بشأن هذا البند في عام ٢٠١٣.

وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، مدد المجلس ولاية البعثة[٥٤١] حتى نهاية ذلك العام، وأقر خطة الأمين العام لخفضها الممرحل[٥٤٢]. وانسجاما مع توصية الأمين العام، أُنهيت البعثة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢[٥٤٣]. وأوفد المجلس بعثة إلى تيمور - ليشتي من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢[٥٤٤].

إحاطة بشأن التخطيط للمرحلة الانتقالية والتجديد النهائي لولاية البعثة

في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، أفادت الممثلة الخاص للأمين العام ورئيسة البعثة بأن تيمور - ليشتي قطعت أشواطا بعيدة في تعزيز السلام والاستقرار، وبأنه، في ضوء الحالة المستقرة عموما، تواصل التخطيط لإغلاق البعثة في نهاية عام ٢٠١٢ وتجري بالفعل مناقشة انخراط الأمم المتحدة في البلد لما بعد عام ٢٠١٢. وقدمت لمحة عامة عن الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في ١٧ آذار/مارس وأواخر حزيران/يونيه ٢٠١٢، على التوالي، وعن الدعم التشغيلي المقدم من البعثة في هذا السياق. وفيما يتعلق بالعملية الانتقالية للبعثة، أشادت الممثلة الخاصة بالجهود التي تبذلها الحكومة والبعثة للمضي في تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة، مشيرة إلى أن التحدي الرئيسي هو في التأكد من أن المؤسسات التي تتسلم مسؤوليات جديدة لديها ما يكفي من القدرات والتمويل للاضطلاع بها على نحو فعال[٥٤٥].

(٥٤٠) انظر S/PV.6714.

(٥٤١) لمزيد من المعلومات عن ولاية البعثة، انظر الجزء العاشر، القسم طاء، ”عمليات حفظ السلام“.

(٥٤٢) انظر القرار ٢٠٣٧ (٢٠١٢).

(٥٤٣) انظر S/PRST/2012/27.

(٥٤٤) للحصول على معلومات عن بعثة مجلس الأمن إلى تيمور - ليشتي، انظر الجزء الأول، القسم ٣٤، ”بعثة مجلس الأمن“؛ والجزء الرابع، القسم الثاني، ”التحقيق في المنازعات وتقصي الحقائق“.

(٥٤٥) S/PV.6720، الصفحات ٢-٦.